

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وحال لها الثالث .

قوله وحال لها ثلث ما بقي وهي مع زوج وأبوبين وأمرأة وأبوبين .
هذا المذهب بلا ريب وعليه الأصحاب .

وقد روى عن الإمام أحمد ٢ أنه قال : ظاهر القرآن لها الثالث وهو مذهب ابن عباس ٧هما .
قال المصنف في المغني : والحجة معه لولا إجماع الصحابة انتهى .
وها تان المسألتان العميقتين .

تنبيه : ظاهر قوله وحال رابع وهي إذا لم يكن لولدها أب لكونه ولد زنا أو منفيا بلعان
فإنه منقطع تعصيبه من جهة من نفاه .

لأنه لا ينقطع تعصيبه من غير جهة من نفاه .

مثل : أن تلد توأمين فيرث أحدهما من الآخر بالأختوة من الأب وهو رواية عن الإمام أحمد ٢ .
والصحيح من المذهب : أنه لا يرث بالأختوة من الأب قدمه في الفروع .

وقيل : يرث بالأختوة من الأب في ولد الملاعنة دون غيره .
قوله وعصبته عصبة أمه .

مراده : إذا لم يكن له ابن ولا ابن ابن فإذا لم يكن ابن ولا ابن ابن فالصحيح من المذهب
: ما قدمه المصنف هنا .

واختاره الخرقى والقاضى وغيرهما .

وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في المحرر و الفروع و الفائق وهو من المفردات .
وعنه : أنها هي عصبته .

اختاره أبو بكر و الشيخ تقي الدين وصاحب الفائق .
وقدمه في الرعاعيتين و الحاوي الصغير .

وأطلقهما في المغني و الشرح و شرح ابن منجا .

فعلى المذهب : يرث أخوه لأمه مع ابنته لا أخته لأمه فيعا يي بها .

وعلى الثانية : إن لم تكن الأم موجودة فعصبتها عصبته على الصحيح .
وعنه : يرد على ذوي الفروع فإن عدموا : فعصبتها عصبته .

والتفريع الآتي بعد ذلك على هذه الروايات وقد علمت المذهب منهن